

Distr.: General
9 December 2002
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة السادسة والعشرون

محضر موجز للجلسة ٥٣٨

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة آباكا

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الأولي لفيجي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيائها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الأوقي لفيجي (تابع) (CEDAW/C/FJI/1)

١ - بناء على دعوة من الرئيسة، أخذ أعضاء وفد فيجي أماكن لهم إلى طاولة اللجنة.

٢ - السيدة سالابولا (فيجي): ردت على بعض الأسئلة التي أثارها أعضاء اللجنة، فقالت إن طائفة كبيرة من المنظمات غير الحكومية شاركت في صياغة التقرير وإن الحكومة عممت قائمة على أعضاء اللجنة بأسماء تلك المنظمات.

٣ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، اعتمد مجلس الوزراء والمجلس الأكبر للزعماء خطة لحماية السكان الأصليين لفيجي والروتومان والنهوض بهم، ترمي إلى إتاحة الظروف المساعدة على اتخاذ إجراءات تشريعية، وإحداث تغييرات في السياسة العامة لتمكين الفيغيين والروتومان من ممارسة حقهما في تقرير المصير وزيادة فتح باب الفرص أمامهم. ويمثل عدد الفيغيين والروتومان أكثر من ٥١ في المائة من عدد سكان فيجي بالنظر إلى ما يتميزون به من معدلات إنجاب أسرع بكثير من معدلات إنجاب عموم السكان، ويملكون معظم الأراضي ولهم حقوق عرقية في الملكية وحقوق تقليدية في مصائد الأسماك في أكثر من ٨٠ في المائة من أراضي البلد. ولذا، فإن المحافظة على مصالحهم وإشراكهم على نحو عادل في حياة البلد شرط لا بد منه لإحلال السلام والاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة في فيجي.

٤ - وقد طلبت وزارة المرأة والثقافة من الحكومة أن تعمم مراعاة المنظور الجنساني في الخطة المذكورة بهدف

مساواة نساء الفيغيين والروتومان مع غيرهن من حيث التكافؤ في الفرص والاستحقاقات. وتسلم الحكومة بأهمية هذه المبادرة، وقد طلبت إلى جميع الوزارات والإدارات أن تساهم في وضع خطتين مدتهما ١٠ سنوات و ٢٠ سنة. وبالإضافة إلى ذلك، تستعد الحكومة للشروع في تنفيذ برامج توعية على مستوى القواعد الشعبية لتوعية الجماعات المحلية للسكان الأصليين بأهداف هذا البرنامج.

٥ - وفي حين أنه لا توجد أي تشريعات تجسد أحكام الاتفاقية في القانون المحلي، فإن التصديق على هذه الاتفاقية يفتح الباب لإدخال تعديلات تشريعية. وهذا ما تكفله أيضا المادتان ٤٢ و ٤٣ من الدستور. فالمادة ٤٢ أنشأت لجنة لحقوق الإنسان تشمل مهامها إصدار توصيات الحكومة بشأن الامتثال لقانون حقوق الإنسان. وهكذا فإن وجود الاتفاقية هو حقيقة واقعة.

٦ - وفي فيجي قاضية واحدة دأبت في واقع الأمر على الاحتجاج على الاتفاقية في ما تصدره من أحكام واستشهد بالاتفاقية أيضا أحد الأحكام الصادرة عن المحكمة الجزئية. ولما كان الدستور يكفل مبادئ المساواة وعدم التمييز، القائم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو بناء على خصائص أو ظروف فعلية أو افتراضية تشمل فيما تشمل نوع الجنس، فإن الحكومة ملزمة بوضع برامج وسياسات لإنفاذ مبدأ المساواة بين الجنسين.

٧ - وتحدثت عن "ممارسة البولوبولو" فقالت إن لها دورا حيويا في أوساط السكان الأصليين الفيغيين ويستعان بها في فض النزاعات وتوثيق صلات القرى. بيد أن الخضوع لهذه الممارسة أدى، للأسف، إلى امتناع العديد من ضحايا الاعتداءات الجنسية عن الإبلاغ عن الجريمة أو الموافقة على إخلاء سبيل المجرم أو تخفيف العقوبة. وتحاول الحكومة جاهدة التصدي لهذه الاعتداءات وزيادة الوعي بالأثر السلي

للمظالم يعينه الرئيس؛ وقد كانت هناك امرأة ضمن أعضائها الأوائل.

١٠ - وقد أنشئ مكتب أمين المظالم في عام ١٩٧٠ بيد أنه لم يستخدم للأسف. بما فيه الكفاية كوسيلة يلجأ إليها للانتصاف من التمييز والمعاملة غير العادلة. ولجنة حقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم هما الجهازان الوحيدان لطلب الانتصاف من انتهاكات حقوق الإنسان.

١١ - وقد شرعت الحكومة في تعميم مراعاة الشواغل الجنسانية في جميع السياسات والبرامج والمشاريع الحكومية، وستدرج بالتالي في استراتيجيتها عنصر للتحقق من توفر المساواة بين الجنسين. وهناك حالياً في وزارتي الصحة والزراعة مشروع نموذجي للتحقق من المساواة بين الجنسين. وستحدد مؤشرات إنمائية ونواتج قابلة للقياس الكمي لكشف مواضع التباين الجنساني وإدراج الشواغل الجنسانية في السياسات.

١٢ - وتابعت كلامها قائلة إن وفد بلدها عمم بياناً عن هيكل وزارة المرأة. وتعتمد ميزانية فرادى الوزارات أولاً من جانب البرلمان ثم يعاد النظر فيها من جانب مجلس الوزراء وعدة أجهزة أخرى ويتم اختيار أعضاء فرق العمل الحكومية لكفالة مشاركة الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في عمل تلك الفرق. وتتولى وزارة الرعاية الاجتماعية رئاسة فرقة العمل المعنية بمناهضة العنف ضد المرأة والطفل.

١٣ - والعائق الأكبر الذي يحول دون حصول المرأة على حقوقها الاجتماعية والثقافية إنما يتمثل في عدم تفهم الصلة بين نوع الجنس والتنمية. ولدى كل من الجنسين معتقدات اجتماعية وثقافية عميقة الجذور. وتقدم الوزارة برامج اجتماعية وثقافية تمكينية تشمل مواضيع من قبيل تلقين المبادئ القانونية الأساسية وتنقيف الناخبين وتدريب القيادات والتدريب على اكتساب المهارات وإدارة النزاعات

لهذه الممارسة. وترفض بعض الأسر الركون إلى هذه الممارسة، في حين تقبل بها أسر أخرى وتواصل في نفس الوقت استيفاء القيام بإجراءات رفع دعوى. والعمل جار لإجراء إصلاح قانوني يرمي إلى تقنين الخيارات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإصدار الأحكام وإزالة الممارسات التي تغلغت داخل النظام القضائي والمتعلقة بإصدار الأحكام بصورة غير رسمية.

٨ - وليست هناك سوى قاضية واحدة في المحكمة العليا. وهناك حالياً أربع نساء يعملن في المحاكم الجزئية، استقلت اثنتان منهن في أعقاب انقلاب أيار/مايو ٢٠٠٠. وللأسف، فإن معظم مشاريع القوانين التي كانت قد عرضت على البرلمان قبل الانقلاب سيعاد عرضها عليه. ونتج عن المرجع الخاص بتعديل قوانين الإثبات مشروعاً قانونين، الأول هو مشروع قانون الإثبات في القضايا المدنية، الذي كان جاهزاً قبل الانقلاب لتوقيع الرئيس عليه، والثاني هو مشروع قانون الإثبات في القضايا الجنائية، الذي سيكون من شأنه تحسين تشريعات المساعدة القضائية، التي تشكل أحد المجالات ذات الاهتمام بالنسبة للمرأة. وقد استشيرت المنظمات غير الحكومية في عدة مراحل من عملية إصلاح القوانين.

٩ - ووصفت لجنة حقوق الإنسان بأنها هيئة مستقلة قائمة بذاتها لها صلاحية التحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان والتمييز دون وجه حق في العمالة. وقالت إنه بالرغم من أن هذه اللجنة لا ترصد تنفيذ أحكام الاتفاقية، فإنها تعمل على تعزيز حقوق الإنسان لجميع الأشخاص في فيجي وحمايتهم وفقاً لقانون حقوق الإنسان في فيجي ولأحكام أي قوانين أخرى مكتوبة، وهي لجنة تمول من البرلمان ومن مصادر أخرى. وينبغي، بموجب القانون، أن تكون هذه التمويلات كافية لتلبية احتياجات اللجنة والمحافظة على استقلالها وحيادها. ويرأس اللجنة أمين

١٧ - ولا توجد تشريعات محددة تنص على المساواة بين الرجل والمرأة في الأجر عن العمل الواحد. وقد بدأت النساء في دخول سوق العمل في أوائل الخمسينات ككاتبات اختزال وممرضات ومدرسات. وبدأت المرأة الآن في التقدم لشغل وظائف عادة ما يشغلها رجال. فقد أُرست لجنة الخدمة العامة في عام ١٩٩٩ سياسة تتيح تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة وفرت مبادئ توجيهية ومعايير لسائر الأجهزة الحكومية. وأُرست إدارة الشرطة في عام ١٩٩٤ سياسة لتكافؤ الفرص. بيد أن قانون العمل تجاوز الزمن ويجب تكييفه بما يناسب المعايير الدولية الدنيا لحقوق الإنسان ولا سيما الصكوك التي صدقت عليها فيجي. وتحاول الحكومة جاهدة أن تدخل تشريعات لعلاقات جديدة بين أرباب العمل والعمال تتسق مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتشمل التدابير التي اتخذت مؤخرًا تعديلًا يحمي المرأة العاملة ليلاً.

١٨ - أما عاملات المنازل فيطلق عليهن اسم "house girls" ويصنف قانون العمل عمال المنازل بأنهم أشخاص يعملون في محل لا يرتبط بأي أنشطة أو مهن تجارية كالطهارة وخدم المنازل وممرضات الأطفال والبستانيات وغسالات الملابس والحراس والسائقين. وينص القانون على وجود عقود شفوية ملزمة قانونياً وعلى حق تلقي الأجر في الموعد والحق في الإشعار بإهاء الخدمة أو تسديد تعويض عن إنهاء الخدمة والحماية من الطرد التعسفي والحق في التعويض عن الطرد، ويحظر الخصم من الأجر بسبب رداءة العمل أو الإهمال.

١٩ - وفي الآونة الأخيرة فقط بدأ النظر إلى العنف المنزلي باعتباره قضية عامة ويقع في عداد الجرائم. وتنظم حملات إعلامية وحلقات عمل للجماعات المحلية لزيادة الوعي بهذه المسألة، وقد بدأت تتغير الأفكار النمطية القائمة في هذا الشأن. وبالإضافة إلى ذلك، تنفذ وزارات المرأة والصحة

والتمكن الاقتصادي. وتقوم الوزارة على الصعيد الوطني والمحلي بالتعريف بالشواغل الاستراتيجية للمرأة، وتعترم تنظيم دورات تدريبية داخل الأجهزة الحكومية عن المسائل الجنسانية بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني. وهذه مهمة صعبة لأن الموارد المتاحة محدودة.

١٤ - وبالرغم من أن نسبة مشاركة المرأة في المكاتب والمجالس واللجان وصلت في آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى ١٨,٩، تتراوح النسبة المستهدفة في خطة العمل للمرأة بحلول عام ٢٠٠٨ بين ٣٠ و ٥٠ في المائة. وتحفظ وزارة المرأة بقاعدة بيانات بأسماء المؤهلات من النساء وستقوم بتوفير أسمائهن لشغل مناصب في المكاتب واللجان إذا ما طلب منها ذلك. ومعظم النساء اللاتي يعملن في تلك المكاتب عضوات ناشطات في منظمات المجتمع المدني.

١٥ - ويقدم البرنامج الحكومي للتخفيف من حدة الفقر مساعدة أسرية للذين لا يستطيعون العمل بسبب التقدم في السن أو بسبب العجز أو المرض؛ وتمول أنشطة بناء المنازل لمن ليس لهم مأوى؛ ويوفر الأموال الأساسية للبدء في إقامة مشاريع لتوليد الدخل لصالح الأسر الفقيرة. وتدير وزارة المرأة برنامجاً للثمنانات الصغيرة يقدم للمرأة التدريب لاكتساب المهارات ويوزع قروضاً تجارية، ويتيح إمكانية الإلمام بمبادئ القانون الأساسية، ويقدم برامج للصحة الإنجابية والتمكين الاجتماعي. ولوزارة التجارة أيضاً خطة لتمويل مشاريع صغيرة تساعد الفقيرات.

١٦ - ويضم المجلس الاستشاري الوطني للمرأة خبيرات في القانون والعلوم الاجتماعية وكذلك ناشطات وأكاديميات جرى تعيينهن لفترة عضوية مدتها عامان. وقد استمرت فترات عملهن إلى عام ٢٠٠١، وتستعرض الوزارة حالياً الآليات المؤسسية لتنفيذ خطة العمل للمرأة.

ذلك. وتعتبر الشرطة البغاء مشكلة اقتصادية اقترحت على الحكومة أن تعالجها بزيادة منحة المساعدة الأسرية ومنحة الإعاشة للأمهات الوحيدات. ويرد في تقارير متفرقة أن البغايا يتعرضن، بسبب انعدام مناعتهم، للاعتداء والاستغلال، وأن الكثيرين من ضباط الشرطة يستغلون خدماتهن. وتنتظر الحكومة أيضا في تقارير وردت مؤخرا عن المهاجرات الصينيات من العملات اللاتي يتم تشغيلهن لعمل مشروع ثم يجدن أنفسهن مرغمتا على امتهان البغاء.

٢٣ - ووصفت العنف ضد المرأة والطفل بأنه أشد انتهاكات حقوق الإنسان انتشارا وعقبة كبيرة تمنع مشاركة المرأة في التنمية. وقالت إن بعض أشكال العنف المترسخة لا يعتبرها المجتمع جرائم وإنما يتجاهلها باعتبارها ضربا من ضروب "التأديب الأسري" ويغض الطرف عنها أو يتسامح بشأها. ولا بد من وجود وسائل انتصاف تشريعية للتصدي للعنف ضد المرأة والطفل مقرونة بتغييرات إجرائية في السياسة العامة في الحالات المتعلقة بالاعتداء على الأطفال.

٢٤ - وفيما يتعلق بالمادة ٧ وبمشاركة المرأة في الحياة العامة، تشجع المادة ٣٨ من الدستور على المساواة بين الجنسين وعلى عدم التمييز. وتحرص الحكومة الحالية على مساواة عدد النساء بعدد الرجال في مناصب اتخاذ القرارات. ولهذا الغرض، تعمل وزارة المرأة مع فرقة عمل لتحقيق التوازن الجنساني تنفيذًا لخطة العمل للمرأة. ويتمثل الهدف الاستراتيجي لمساواة عدد الرجال بعدد النساء في مناصب اتخاذ القرارات في التشجيع على التمثيل المتوازن ومشاركة المرأة مشاركة كاملة في هياكل السلطة، وهيئة بيئة تمكينية لتكافؤ فرص الرجل والمرأة في القطاع العام والقطاع الخاص والتعليم.

٢٥ - وانتقلت إلى مجال التعليم، فقالت إن الحكومة توفر المقررات الدراسية. وللمدارس التي تديرها منظمات دينية

والتعليم برامج تدريبية لفائدة المجتمعات المحلية للتشجيع على تقاسم المسؤوليات في المنزل، وثمة برامج مماثلة تضطلع بها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

٢٠ - وتوفر وزارة المرأة؛ بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برامج تدريبية في مجال المساواة بين الرجل والمرأة لفائدة موظفي الإدارة العامة؛ وتعزم الوزارة أن توسع هذا البرنامج ليشمل جميع قطاعات الحكومة، بما في ذلك في المناطق الريفية، بهدف إنشاء بيئة حكومية تراعي الفوارق بين الجنسين وتعزم أيضا أن تقوم في عام ٢٠٠٢، بالاشتراك مع وزارة الزراعة، بإدخال عنصر في مراجعة الحسابات يتمثل في التثيت من نسبة تمثيل المرأة والرجل وتقديم التدريب على اكتساب مهارات لتحليل الأثر في ما يتعلق بنسبة تمثيل الجنسين. وأدرجت أكاديمية الشرطة أيضا في جميع جوانب برامجها التدريبية الشواغل المتعلقة بالمنظور الجنساني. وتلقى ضابطان تدريبا في مجال المساواة بين الجنسين، وتلقى أحدهما تدريبا يؤهله لأن يصبح هو أيضا مدربا. وتشجع إدارة الشرطة المرأة على تقديم طلبات العمل كضابطات تكريسا لمبدأ عرض فرص العمل على كل من الرجل والمرأة دون أي تمييز على أساس نوع الجنس.

٢١ - وتعاملت المنظمات النسائية مع وسائط الإعلام لتثقيف الصحفيين في المجال الجنساني ولا سيما في كيفية إعداد تقارير بشأن جرائم كجرائم الاغتصاب. فالتغطية المثيرة وغير الدقيقة أحيانا لهذه الحالات عادة ما تؤدي إلى تثبيت التصورات الشعبية الخاطئة وتصور الضحايا على أنهم يقع عليهم اللوم في نهاية المطاف لما يتعرضن له من اعتداءات. وينبغي بذل جهود متضافرة لتحسين صورة المرأة في الإعلام وجعل وسائط الإعلام أكثر تجاوبا مع قضايا المرأة واحتياجات النهوض بها.

٢٢ - وانتقلت إلى الحديث عن الأسئلة المثارة بشأن المادة ٦، فقالت إن لجنة إصلاح القوانين في فيجي توصي بعدم اعتبار البغاء جريمة وبوضع قوانين تنظمه، بدلا من

للأحوال الشخصية عرض على البرلمان وتناول العديد من مجالات هذه الشواغل. ومن دواعي الأسف أن النظر في المشروع تأخر بسبب الأحداث السياسية، ولكن سيعاد عرضه قريبا، وقد تم تأمين التمويل اللازم للمرحلة الأولى من الإصلاحات الهيكلية. وتقضي التقاليد بأن يحصل الأبناء على قسط أكبر من الميراث مما يحصل عليه البنات. وهذا الجانب من القانون هو أيضا قيد الاستعراض.

٢٩ - واختتمت بيانها بالقول بأن الردود على الأسئلة المتبقية ستقدم في التقرير المرحلي القادم.

٣٠ - السيدة شوب شيلنغ: حثت الحكومة على مواصلة التعديلات التي جرى إدخالها على القوانين قبل الانقلاب. وقالت إنها وإن كانت تسلم بأهمية الخطة المتعلقة بالأفراد الفيجييين في المجتمع وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، فإنه من الأهمية بمكان ألا يكون ذلك على حساب النساء من الجماعات الإثنية الأخرى. وينبغي للحكومة أن تطبق أي تدابير مؤقتة استثنائية على جميع النساء في فيجي. وأضافت قائلة إنها تأمل في أن تواصل فيجي الاستعانة في إنفاذ الاتفاقية بمنظمات المجتمع المدني الناشطة.

٣١ - السيدة غونيسيكييري: قالت إنه لم يتم توضيح مدى العدالة في تطبيق الحقوق في القطاع الخاص. فالسياسات قد تكون كافية لتنظيم القطاع العام، لكن ثبت أن ثمة حاجة إلى سن قوانين لتغطية مواضع التمييز في القطاع الخاص.

٣٢ - الرئيسة: أعربت عن سرورها لما علمته من أن التوقيع على صك دولي قد فتح الباب أمام تنفيذه في القوانين المحلية لفيجي، ولا سيما منذ التصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية. وقالت إنه من دواعي سرورها أن يحتج القضاة رجالا ونساء في قراراتهم بأحكام هذه الاتفاقية.

برامج دينية خاصة مفتوحة لجميع الطلبة ولكن لكل طالب الحق في الحرية الدينية. ويعلن عن جميع وظائف التدريس بما فيها الوظائف العليا، مع تكافؤ الفرص للنساء. ويعلن عن المنح الدراسية للجميع وهناك تدابير للعمل الإيجابي بما يكفل تحقيق المساواة. وتعتزم الحكومة أن تفتح دورات تدريبية بشأن القضايا الجنسانية لفائدة جهازي القضاء وإنفاذ القوانين.

٢٦ - وفيما يتعلق بالصحة، أعلن أن التدخين يشكل أحد المخاطر الكبيرة على الصحة في فيجي. ولا توجد أي بيانات عن التدخين موزعة حسب الرجل والمرأة إذ أن هناك أدلة ظرفية تثبت أن عددا كبيرا من النساء يتعاطى التدخين. وفي محاولة لكبح هذا الاتجاه، فرضت رسوم على التبغ والسجائر. وقامت وزارة الصحة بحملة للترويج لعمليات استئصال القناة المنوية كأحد الحلول البديلة لتنظيم النسل لكن هذه العمليات لم تجد استحابة من الرجال بالنظر إلى ما يرتبط بهذه الوسيلة من وسائل منع الحمل من وصمة اجتماعية.

٢٧ - وانتقلت إلى الأسئلة المتعلقة بالمرأة الريفية، فقالت إن الأمن الاجتماعي لم يكن مشكلة في الماضي بالنسبة للمرأة الريفية نظرا لشبكة الأمان التي يوفرها لها تعدد أفراد الأسرة الواحدة في القرى. وبالتغيرات التي حصلت في هيكل الأسرة والهجرة إلى المدن، أصبح المسنون يتطلعون إلى الحكومة والمنظمات طلبا لدعم من خارج الأسرة. وتحاول الحكومة معالجة مسألة فرص حصول المرأة الريفية على الائتمانات. والموارد البرية والبحرية في فيجي مملوكة للعامة، ويمكن للمرأة الاستفادة منها لكن قلة من النساء يملكن عقارات بصفة فردية.

٢٨ - وأشارت إلى ما أثير من شواغل بشأن عدة جوانب من قانون الأحوال الشخصية وقالت إن مشروع قانون

٣٣ - وفي حين تسلم اللجنة بأهمية الممارسات الثقافية فإن أي ممارسة يترتب عليها أثر سيئ على المرأة أو تمييز لها، يجب تعديلها ولا سيما إذا تعلق الأمر بالعنف الجنسي. ومن الضروري زيادة الوعي بالأثر الناشئ عن ممارسة عادة "البولوبولو" على ضحايا جرائم كالاغتصاب. وأعربت عما يساورها من قلق لأن العنف المتري يوصف في المحاكم بأنه "تأديب أسري". ولعل التوصية العامة رقم ١٩ للجنة بشأن العنف المتري تكون مفيدة في زيادة الوعي بهذه المشكلة كمسألة إنمائية. كما أن البغاء مسألة خطيرة وموقف الشرطة ووسائل الإعلام منها أمر يثير القلق. فالنساء غالبا ما يرغمن على البغاء بسبب الفقر، ولا بد من استكشاف جميع الإمكانيات لتمكينهن من سبل أخرى لكسب عيشهن.

٣٤ - وفي ختام بيانهما قالت إن فيجي رسمت أمام بلدان المحيط الهادئ الجزرية طريق الامتثال للاتفاقية، وأعرب عن أملها في أن تنتقل تجربتها على نطاق واسع إلى بقية بلدان المنطقة دون الإقليمية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.